وزارة الداخليـة

-

أكاديمية الشرطة

-

موجز توصيات إصدارات
مركز بحوث الشرطة
عن مركز بحوث الشرطة

مركز بحوث الشرطة

سبتمبر ٢٠١٤م

دراسة

إدارة الجودة الشاملة في العمل الشرطي

تعد إدارة الجودة الشاملة منهجاً علمياً متكاملاً، وهى أحد الأنظمة الإدارية الحديثة فى الإدارة التى تهدف إلى تطوير الأداء فى المنظمات بهدف تحسين جودة المنتج أو الخدمة ، وتمثل إدارة الجودة الشاملة أسلوباً يتميز بالشمولية حيث أنها تشمل كافة أجزاء المنظمة .

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على إدارة الجودة الشاملة كفلسفة إدارية حديثة، ودراسة مدى إمكانية تطبيق فلسفة إدارة الجودة الشاملة في مجال العمل الأمني ومردودها الإيجابي في الارتقاء بمستوى أدائه، ومدى قدرة هذه المُنظمات الشُرطية على استيعاب وتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة.

تمثلت أبرز التوصيات في (١): تعميم ونشر فكر الجودة الشاملة فى الأداء الأمنى على كافة مستويات العنصر البشرى بوزارة الداخلية بعقد الندوات الخاصة بذلك **(٢): تنمية** فكر ومفهوم الانتماء لجهاز الشرطة والعمل على رفعته وتقدمه دائماً للأفضل، **وتبنى** الأجهزة الشرطية لمبادئ إدارة الجودة الشاملة، وتطبيقها فى المجالات الشرطية المختلفة للارتقاء بمستوى جودة العمل، **(٣): ضرورة** تفعيل دور تكنولوجيا نظم المعلومات فى تطوير الأداء الشرطى، وذلك من خلال استخدام التقنيات المعلوماتية الحديثة لرفع كفاءة الأداء الأمنى فى مختلف الأنشطة والمجالات الأمنية مع تفعيل التعاون الدولى الأمنى فى هذا المجال، **(٤): الاهتمام** بتنمية العنصر البشرى بالتركيز على الوفاء باحتياجاته وإرضاء تطلعاته ومن ثم يمكن توجيهه نحو التدريب لرفع مستوى أداء العمل الأمنى، وذلك من خلال وضع برامج علمية وواقعية.

دراسـة

إدارة الوقت في العمل الأمني

تعد إدارة الوقت منهجاً علمياً متكاملاً، وهى أحد الأنظمة الإدارية الحديثة في الإدارة التي تهدف إلى تطوير الأداء في المنظمات بهدف تحسين استغلال الوقت المُتاح. وتعنى إدارة الوقت فى الأجهزة الشرطية، ذلك المنهج الإدارى المتكامل الذى يتكون من العديد من العناصر التى يجب تطبيقها بشكل كلى وفى ظل ظروف داخلية مواتية لكافة الأجهزة الأمنية لتحقيق الأهداف التى يسعى إليها التنظيم الإداري لهذه الأجهزة ، ولإرضاء الجمهور الذى يتعامل معها وزيادة كفاءة العاملين فى هذه الأجهزة من خلال التحسين المستمر لنظام إدارة الوقت.

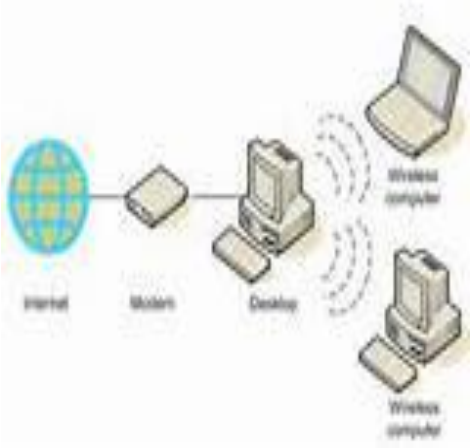

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على إدارة الوقت كفلسفة إدارية حديثة، ودراسة مدى إمكانية تطبيق فلسفة إدارة الوقت فى مجال العمل الأمنى ومردودها الإيجابى فى الارتقاء بمستوى أدائه، ومدى إمكانية تقليل تكلفة إدارة الخدمات الأمنية بصفة عامة وتقليص المستهلك فى الإمكانات البشرية والمادية وزيادة الإنتاجية الشرطية .

تمثلت أبرز التوصيات في **(١): ضرورة** إدراج مقررات تدريبية في الفرق التدريبية لضباط الوزارة لصقل قدراتهم في مجال إدارة الوقت، **(٢): الاهتمام** بترشيد عنصر الوقت في كافة مجالات العمل الأمني مع التركيز على عملية عقد الاجتماعات، وتدريب القيادات الأمنية على القواعد السليمة لإدارة الاجتماعات التي يترأسونها، **(٣): الإسراع** في تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الأمنية، مع التخطيط الجيد لتطبيق هذه السياسة من خلال توفير فريق متكامل من الخبراء المتمرسين، يسعى إلى التعرف الدقيق على احتياجات الجمهور، وتحديد أهداف المؤسسة الأمنية التي تتوافق مع هذه الاحتياجات

وتعمل على تلبيتها، مع حسن اختيار القيادات الأمنية المطلوب تدريبها على أحدث الوسائل لإدارة الجودة الشاملة.

دراسة

الارتقاء بالأداء الأمني في ضوء المتغيرات المعاصرة

تمثل الموارد البشرية الشرطية – من الضباط بصفة خاصة – رأس المال البشرية لجهاز الأمن، ويتوقف التنفيذ الناجح لأهداف وسياسات واستراتيجيات هذا الجهاز على كفاءة الاداء الوظيفى للضباط، ويقتضى ذلك – بالطبع – ضرورة الاختيار السليم، والاعداد المتميز، والتدريب الفعال والمتصف بالحداثة، والتطوير للضباط فى ظل وتغيرات متنوعة فى مجالاتها ومر دوداتها، بما يشكل تحديات أمنية حاضرة ومتوقعة لا يمكن إغفالها.

تهدف الدراسة إلى رصد التأثيرات الأمنية للمتغيرات العالمية والمحلية فى ظل التقدم العلمى والتكنولوجى المصاحب لذلك على الوظائف الشرطية. فضلاً عن تحليل المتغيرات المعاصرة على المستوى العالمى والمحلى بما يتيح تطوير برامج الإعداد والتدريب الأمنى، وتحديد الأسس والضوابط التى تقوم عليها أى تطوير مستقبلى فى عمليات إعداد وتأهيل رجل الشرطة. وكذا تحديد المعوقات التى تحول دون كفاءة علمية التدريب الأمنى فى تحقيق أهدافها.

تمثلت أبرز التوصيات في (١): الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي الشرطى المتصل بالمردودات الأمنية للمتغيرات المعاصرة وتأثيراتها على الوظائف الأمنية. (٢): إنشاء آلية لإدارة الموارد البشرية ، تتمثل فى مجلس أعلى لإدارة الموارد البشرية الشرطية، يرأس هذا المجلس أقدم السادة مساعدى أول وزير الداخلية ، للتخطيط الاستراتيجي للأصول البشرية من الضباط والأمناء والمساعدين ومندوبى الشرطة والجنود. (٣): مباشرة عمليات تحليل ووصف الوظائف الشرطية – بشكل مستمر – فى ضوء التحديات الأمنية الراهنة بما يتيح التحديد الدقيق لواجبات الوظائف الأمنية وكيفية أداءها والأدوات والآلات والمعدات المستخدمة، ومتطلبات شغل الوظائف ، ومن ثم أسس الإعداد والتدريب.

دراسة

الآليات الأمنية المعاصرة في مواجهة صور الجرائم المُستحدثة

إن الجرائم المستحدثة هي ظواهر إجرامية أفرزتها تيارات انحرافية برزت على الساحة الإجرامية وهى وليدة التحولات التي شهدتها الحياة المعاصرة، ومعيار التميز في تلك الجرائم هو استخدام التقنيات الحديثة والمتطورة في ارتكابها ومدى تشابكها وتداخل عناصرها من حيث المهارة في الإعداد والتجهيز والدقة وقدرة مرتكبيها على توقى السقوط في قبضة العدالة والخروج من حيز سريان النصوص القانونية.

تهدف الدراسة إلى التعريف بمفهوم الجرائم المستحدثة، بيان خصائصها وأنماطها، وبيان أسباب ظهور أنماط هذا الإجرام المستحدث، وتحديد الاستراتيجية الأمنية للتعامل مع هذه الجرائم، واستعراض التجارب الأمنية الرائدة لدى الدول المتقدمة في مواجهة مثل هذه الأنماط الجديدة من الجريمة.

تمثلت أبرز التوصيات في (١): **تحليل** ودراسة الجرائم المستحدثة تحليلا علميا دقيقا، وذلك لاستنباط ما تحويه هذه الجرائم من دلالات يمكن الاستفادة للوقاية منها، (٢): **تدريب** الكوادر الأمنية على كيفية التعامل مع الجرائم المستحدثة وقاية ومنعاً من خلال عقد الدورات التدريبية المتخصصة في هذا المجال، (٣): **تطوير** أساليب البحث العلمي في مدارسة التحديات الأمنية، وذلك بإنشاء مراكز للتحليل الإستراتيجي للأحداث والقضايا الأمنية المعاصرة. (٣): **تفعيل** مسارات التعاون والتنسيق بين أجهزة إنفاذ القانون على المستوى الإقليمى والدولي للتعريف بكافة المستجدات في مجال الجرائم المستحدثة وكيفية مواجهتها. (٤): **العمل** على إيجاد آليات إعلامية فاعلة للتوعية الأمنية بالجرائم المستحدثة.

دراسـة

الأمن وتنـمية القدرات الشاملة للدولة

إن القدرات الشاملة للدولة ليست أمراً ثابتاً يتميز بالجمود، وإنما هي جزء من المفاهيم الاستراتيجية للدولة وتُعد في مجموعها موضوعاً ديناميكياً مرناً يتأثر بالمتغيرات المحلية، والإقليمية، والدولية سواء المادي منها أو المعنوي، ولذلك فهي قابلة لإضافة عناصر جديدة طبقاً للمتغيرات الإقليمية والدولية، والتفاعل والتنسيق بين القدرات المختلفة للدولة ودعم بعضها البعض يُعظم من القدرات الشاملة للدولة، وبالتالي وزنها النسبي، ومن ثم مكانتها وهيبتها وتأثيرها على المستويين الإقليمي والدولي.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على العلاقة الوثيقة بين مفهوم الأمن ومفهوم التنمية الشاملة، والتأثير التبادلي بينهما، وكذا في عرض القدرات الشاملة التي تمتلكها الدولة والدور الذي تقوم به أجهزة وإدارات وزارة الداخلية لخلق المناخ الآمن الذي يساعد على زيادة الاستثمارات وزيادة الإنتاجية ومُعدلات التنمية كنتيجة لذلك.

تمثلت أبرز التوصيات في (١): خلق مزيد من فرص العمل لأفراد المجتمع والتوزيع الأمثل للاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء المزيد من المشروعات. (٢): تدعيم إستراتيجية تطوير التعليم بما يضمن تخفيض معدلات التسرب من مراحل التعليم الأساسي خاصة في المناطق الريفية وتخفيض معدلات الأمية بين البالغين خاصة الإناث. (٣): تنمية الوعي لدي المواطنين والارتقاء بمستوى الأداء الفردي لتنمية قدرات المواطنين. (٤): تكثيف دور الأجهزة المعنية بالدولة بإقامة المشروعات الصغيرة للمواطنين بما يضمن تحسين جودة الحياة لجميع الأفراد فى المجتمع (٥): تنشيط الحركة الثقافية والتوسع في إنشاء المكتبات العامة فى أطراف المدن الكبرى والقرى البعيدة والامتداد بمراكز الشباب إلى المناطق العشوائية.

دراسـة

البحث العلمي الأمني وتطوير المنظومة الأمنية

يُعد البحث العلمي أحد أهم الركائز الأساسية في تقدم الأمم والشعوب، فبدون البحث العلمي يصبح الأداء المؤسسي عشوائياً وفردياً، مما يؤدى حتماً إلى الفشل وعدم تحقيق النتائج المرجوة. وتحتاج المنظومة الأمنية إلى الارتقاء بالبحث العلمي الأمني لتحقيق مستهدفاتها الأمنية والسياسات التي تكلف بها في إطار السياسة العامة للدولة، وبخاصة في ظل الظروف الأمنية الراهنة التي تموج بالمتغيرات والمستجدات المتسارعة والتي تحتاج إلى مزيد من تطوير البحث العلمي الأمني لإيجاد حلول علمية للمشكلات والتحديات الأمنية.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم البحث العلمي الأمني وأهميته وأنواعه، وأهدافه ومجالاته. علاوة على تسليط الضوء على منظومة البحث العلمي الأمني في وزارة الداخلية، والمعوقات التي تواجهه وسُبل تطويره ومواجهة المعوقات .

تمثلت أبرز التوصيات فى **(١): الاستفادة** من التقنيات الرقمية الحديثة في تطوير وإدارة البحث العلمي الأمني. **(٢): منح** الضباط العاملين في مجال البحث العلمي دورات تدريبية متخصصة حول سبل وأساليب البحث العلمي. **(٣): تأهيل** الكوادر البشرية العاملة في مجال البحث العلمي الأمني والارتقاء بمستواها البحثي. **(٤): إشراك** الضباط العاملين في مجال البحث العلمي في الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية وغيرها من المحافل العلمية التي تنظمها الجامعات والمراكز البحثية المختلفة (محلياً ودولياً). **(٥): تنظيم** الزيارات المتبادلة بين الكوادر العاملة في مجال البحث العلمي الأمني ونظرائهم بالمراكز البحثية المختلفة (داخل مصر وخارجها). **(٦): ضرورة** التواصل المستمر بين وزارة الداخلية وكافة روافد البحث العلمي بالدولة للتعرف على أحدث ما انتهت إليه هذه الجهات من أبحاث ودراسات.

دراسة

البدائل المستحدثة للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة

مُنذ أن اهتدى الفكر الإنساني إلى فكرة العقوبة كبديل للانتقام الفردي ما زال الفكر القانوني منشغلاً بنظام العقوبات باعتبارها وسيلة المجتمع في مكافحة الظاهرة الإجرامية. ومن العقوبات التي شغلت بال العاملين في حقل العدالة الجنائية هي العقوبات السالبة للحرية، لأن هذه العقوبات رغم ما لحقها من تطور إلا أنها لا زالت تثير الكثير من المشكلات خاصةً العقوبات قصيرة المدة.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على نظام العقوبات السالبة للحرية ومثالبها، والتعرف على البدائل العقابية المستحدثة في التشريعات الجنائية المقارنة، مع بحث مدى إمكانية الاستعانة بها في تطوير المنظومة العقابية في مصر.

تمثلت أبرز التوصيات في **(١): الأخذ** بعقوبة الغرامة اليومية، وذلك بإضافة فقرة ثانية للمادة (٢٢) عقوبات تجيز للقاضي تقسيط قيمة الغرامة. **(٢): إضافة** فقرة ثالثة للمادة (١٨) عقوبات بما يجيز تطبيق عقوبة الغرامة اليومية كبديل عن عقوبة الحبس قصير المدة. **(٣): إعادة** النظر فيما يتعلق بتنفيذ الغرامة عن طريق الإكراه البدني في المخالفات، على أن يكون البديل هو تشغيل المحكوم عليه خارج السجن بأمر النيابة العامة وفقًا للقواعد المنظمة في هذا الشأن. **(٤): إقرار** عقوبة العمل لمصلحة المجتمع، في ضوء ما حققه هذا النظام من نجاحات في التشريعات المقارنة، فضلاً عما يحققه هذا النظام لصالح المتهم والمجتمع.

دراسة

التحريض الإلكتروني

أدى ظهور الإنترنت وسهولة إستخدامه إلى تغيير في شخصيته ومواصفات من يرتكب جرائم الكمبيوتر وبصفة خاصة جرائم الإنترنت، فإذا كانت جرائم الكمبيوتر ترتكب في الماضي من أشخاص على قدر كبير من الذكاء، حيث كان لا يصل إلى جهاز الكمبيوتر سوى المبرمج أو المستخدم المؤهل، فإن تطور الكمبيوتر وظهور الكمبيوتر الشخصي وسهولة التعامل مع الإنترنت وسع من نطاق وحجم المتعاملين مع الكمبيوتر، بحيث يمكن القول بأنه لا يمكننا أن نحصر من يرتكبون جرائم الإنترنت في طبقة أو فئة معينة أو جنس معين، فمرتكب الجريمة قد يكون من البالغين أو الأحداث أو المتعلمين والمثقفين ومن الفقراء أو الأغبياء ومن الرجال أو من النساء، كما لا يمكننا أن نحصر جرائم الإنترنت في نوع معين من الجرائم.

تهدف الدراسة إلى التعرف على جريمة التحريض الإلكتروني التي أستحدثت حديثاً وتتم بواسطة الشبكة العالمية للمعلومات،وكذا التركيز على تلك الجريمة من خلال المنظور التشريعي مما نستشعره من الخطر الهائل على الشباب وعلى إقتصاد الدولة.

تمثلت أبرز التوصيات في (١): منع إنتحال أرقام الإنترنت أو ما يعرف (IP-SPOOFING). **(٢): ردع** مروجي المواد التحريضية وخلق بيئة مقاومة واعية في مواجهة ما يبثونه من رسائل. **(٣): مساعدة** مستخدمي الإنترنت على إتخاذ إجراءات التنظيم اللائحي الذاتي وتطبيق معاييرهم الخاصة إذا ما كانت مقبولة. **(٤): دعم** التوجهات الإيجابية المطروحة على شبكة الإنترنت. **(٥): إصدار** تشريع لمكافحة جرائم تقنية المعلومات إسوةً بالتشريعات المقارنة.

دراسة

التخطيط الإستراتيجي أحد مقومات المنظومة الأمنية المعاصرة

يعتلي التخطيط مكانة مرموقة في العملية الإدارية الشرطية فهو يمثل أحد المقومات الهامة المرشدة للنشاطات الأمنية العديدة والمتنوعة وأساساً تقوم عليه بقية الوظائف الإدارية، وإذا كان التخطيط ضرورياً على مستوى جميع القطاعات فإنه أكثر لزوماً بالنسبة لجهاز الأمن، وتنبع أهميته من أهمية الأهداف الأمنية ودوره في تحقيقها من جهة، ومن طبيعة الواجبات الأمنية وما تتسم به من أبعاد وخصائص من جهة أخرى فلا يمكن لجهاز الأمن في أي بلد أن يحقق أهدافه بفاعلية وكفاءة إلا من خلال التخطيط العلمي.

تهدف الدراسة إلى أهمية توافر النظرة الإستراتيجية الأمنية الشاملة في تخطيط سياسات تنمية قوى العمل وطرق وأساليب العمل في جميع القطاعات بدلاً من إعداد مجموعة خطط جزئية وبرامج غير مترابطة، والتحليل الدوري للمتغيرات البيئية الخارجية أو الداخلية والمؤثرة على التوجه البشري وتدبير نوعيات قوى العمل اللازمة ذات الكفاءات الخاصة للتعامل مع الأوضاع الجديدة، وإلقاء الضوء على التحديات الأمنية المعاصرة وسُبل علاجها، والتعريف بالإستراتيجية الأمنية المعاصرة ومحدداتها وآفاقها وأبعادها.

تمثلت أبرز التوصيات في (١): الإهتمام بموضوع التخطيط الأمني في العملية التدريبية من خلال تكثيف برامج التخطيط المدرجة في مناهج الدورات بمعاهد التدريب في الأجهزة الأمنية، وخاصتاً في الدورات القيادية وعلى جميع المستويات، **(٢): الإهتمام** بنشر الوعي التخطيطي عن طريق الندوات والحلقات الدراسية ووسائل الإعلام

المناسبة، (٣): الإهتمام بوضع خطة طويلة الأجل للتدريب في مجال التخطيط والمتابعة لإعداد الكوادر الإضافية من المخططين من الضباط بحيث نصل بأعدادهم ومستوياتهم في المرحلة المقبلة للعدد الأمثل اللازم للقيام بالمهام التخطيطية الضخمة ويفضل في هذا الصدد أن تكون الغالبية من شباب الضباط لضمان استقرارهم والاستفادة منهم أطول فترة ممكنة، التأكيد والتركيز على دراسة متغيرات البيئة الداخلية والخارجية بنفس القدر من الأهمية، ليس فقط من منظور أنهما مجرد عوامل مؤثرة على مدى النجاح والفشل، ولكن في البيئة تكمن كل فرص النجاح وكل التهديدات والمخاطر، والبيئة هي مصدر المدخلات، وهي التى تستقبل وتتعامل مع المخرجات، فلا توجد خطط ناجحة بدون دراسة مستفيضة للبيئة.

دراسة

التداعيات الأمنية لإستغلال أطفال الشوارع في مظاهر العنف المُجتمعي

تُعتبر ظاهرة أطفال الشوارع ظاهرة قديمة لها صور وأشكال وأساليب عديدة ومتنوعة، تتغير بتغير الظروف المُجتمعية المُحيطة، ولكن تظل بؤرة المشكلة واحدة ألا وهي تعرض أعداد كبيرة من الأطفال للإهمال والتشرد والإستغلال، وأطفال الشوارع يحرمون من الحد الأدنى من الحياة الكريمة التي تسمح بتنشئة سليمة سوية تفتح لهم آفاق مستقبل محترم.

تهدف الدراسة إلى تحديد مدى تعرض أطفال الشوارع للاستغلال ومدى التأثير عليهم لارتكاب جرائم العنف المُجتمعي، و التعرف على أسلوب معيشة هؤلاء الأطفال في الشارع وعلاقتهم بمُختلف الفئات التي يتعاملون معها، وكذا الدوافع الأساسية لارتكاب هؤلاء الأطفال لهذه الجرائم.

تمثلت أبرز التوصيات في (١): **العمل** على تعطيل حكم المادة رقم (١٧) من قانون العقوبات المصري، التي تنص على "يجوز في مواد الجنايات إذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية، رأفة القضاة تبديل العقوبة" وذلك حتى لا يرأف القضاة عند الحكم على المتهمين البالغين في جرائم إفساد الأطفال أو استغلالهم، وذلك أسوة بما أقره المشرع المصري في قانون مكافحة المخدرات. (٢): **العمل** على إعادة النظر في وضع الجمعيات الأهلية ذات الصلة بإيواء أطفال بلا مأوى، وخاصة التي تعد مراكز استقبال نهارية. (٣): **العمل** على إنشاء وتنظيم عدد مناسب من المؤسسات العقابية الخاصة بالأطفال المحكوم.

دراسة
التداعيات الأمنية للنمو السكاني

تشغل المشكلة السكانية فكر العالم أجمع وتوليها الحكومات والمنظمات الدولية عناية كبيرة، خاصة فى بلدان العالم الثالث الذى تفاقمت فيه المشكلة إلى أقصى حد، وأصبح التضخم السكانى يتسبب فى خلل بين موارد الدولة وحاجات السكان فيها، وكلما اتسعت الفجوة انخفض مستوى المعيشة وتدنى بالنسبة للفرد والأسرة، وبالتالى ينحدر المستوى الاجتماعى إلى مزيد من التخلف وعدم القدرة على الإنتاج، نتيجة تدنى خصائص السكان فتتفاقم المشكلة .

تهدف الدراسة إلى تناول مشكلة الزيادة السكانية ليس فقط فى حد ذاتها، وإنما الآثار المترتبة عليها وبالأخص التداعيات الأمنية المترتبة عليها، والمتمثلة فى البطالة ومالها من عظيم الأثر فى انتشار معدلات الجريمة بأنواعها المختلفة، بل وأيضاً ما للعشوائيات من أسباب محورية فى تفاقم وانتشار الجريمة وكونها تمثل حواجز وعوائق لرجال الأمن عن أداء مهامهم ومطاردة الخارجين على القانون .

تمثلت أبرز التوصيات في (١): العمل على الاستفادة من الخبرات الأمنية عند وضع الاستراتيجيات التنموية، ومنها المشروعات الاقتصادية العملاقة التى يترتب على تنفيذها إحداث تغييرات سكانية، سواء من حيث الكم والمتمثل فى الأعداد السكانية أو الكيف والمتمثل فى النوعية الوظيفية للسكان، **(٢): رصد** ودراسة المتغيرات التنموية ذات المردودات الأمنية، مع التنبؤ بحركتها واتجاهاتها، بما يكفل تطوير الاستراتيجية الأمنية بعناصرها المختلفة، خاصة الملكات البشرية والتكنولوجية، لتحقيق الأمن والأمان اللازمين لتحقيق التنمية والرخاء، سواء على المستوى الفردى أو الجماعى، **(٣): التأكيد** على

أهمية التربية السكانية بالمدارس والجامعات، والعمل على تطوير الخطط والبرامج الدراسية بحيث تصبح مادة إجبارية ضمن المناهج الدراسية للمراحل التعليمية المختلفة بالمدارس والجامعات.

دراسة

التداعيات الأمنية للهجرة غير الشرعية وطرق مواجهتها

الهجرة فى أبسط معانيها الانتقال من موقع إلى آخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً كان أو اقتصادياً أو دينياً أو سياسياً، وتؤدى الظروف الاقتصادية المتردية عادة فى بعض مناطق العالم، والزيادة السكانية المتفجرة بها، وسوء توزيع الدخل بين السكان إلى اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء داخل حدود الدولة الواحدة.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على مشكلة الهجرة غير الشرعية هى إحدى الظواهر الحديثة التى تؤرق المجتمع الدولى ولذلك كان لدراستنا عدة أهداف أهمها (تحديد المقصود بالهجرة غير الشرعية وإلقاء الضوء على طبيعة الهجرة بأشكالها المختلفة، كشف واستعراض أسباب الهجرة غير الشرعية من النواحى المختلفة).

تمثلت أبرز التوصيات في (١): دعم القدرات الوطنية لتأمين حدودها من خلال إتخاذ إجراءات فعالية، وتنفيذ إجراءات مكافحة التهريب المُنظم غير المشروع للأشخاص عبر الحدود، واستخدام التقدم التكنولوجي فى مجال مراقبة جوازات ووثائق السفر والتحركات المشبوهة عبر الحدود، وأخيراً **(٢): تضمين** المناهج التدريبية والدراسية بمؤسسات إنقاذ القانون مواد تدريبية ودراسة عن أنشطة الهجرة غير الشرعية والأخطار والتهديدات الناجمة عنها ووسائل الكشف عنها وطرق وأساليب مواجهتها وإجراءات وتدابير الوقاية.

دراسة
التعاون الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

نظراً لما يوفره عالم اليوم أيضاً من سهولة في أساليب الاتصال وسرعة الإنتقال فقد سهل ذلك للخارجين على القانون إرتكاب جرائمهم في دولة ثم الهروب إلى دولة أخرى سعياً وراء التخلص من العقاب وملاحقة أجهزة الأمن لهم ... وقد ألقى ذلك بظلاله على الأعباء التي تواجهها أجهزة الأمن خلال سعيها لملاحقة هؤلاء الخارجين على القانون وتقديمهم للعدالة للقصاص منهم.

وتهدف الدراسة إلى (١): العمل على رسم السياسات الجنائية لمواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على المستوى الوطني والدولي، **(٢): ومحاولة** وضع خطة وقائية لمكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة بأبعادها المستحدثة، **(٣): تعظيم** دور الأجهزة الأمنية في التصدي للمنظمات الإجرامية.

تمثلت أبرز التوصيات في (١): دعوة المُشرع المصري لإصدار قانون خاص لمكافحة الجريمة المنظمة يتضمن تجريم كافة صورها وتشديد العقوبات المقررة لها على غرار قوانين مُكافحة المُخدرات والإتجار بالبشر. **(٢):** دعوة المُشرع المصري بسرعة التصديق والإنضمام لكافة الإتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة بمُكافحة الجريمة المُنظمة. **(٣): تفعيل** التعاون الدولي الأمني بين الوزارة والدول الأخرى من خلال إبرام إتفاقيات التعاون الدولي الثنائية ومُتعددة الأطراف. **(٤): إستحداث** إدارة أمنية متخصصة بمُسمى الإدارة العامة لمُكافحة الجريمة المُنظمة، تتبع قطاع مصلحة الأمن العام، وتضم إدارات (مكافحة "غسل الأموال – الإتجار

بالأسلحة النارية – الإتجار بالبشر – الإتجار بالآثار والمقتنيات الفنية)، على أن تضطلع الإدارة المذكورة بمهمة مكافحة كافة صور الجريمة المنظمة، والتنسيق والتعاون مع الأجهزة الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية ذات الصلة بمواجهة هذه الظاهرة.

دراسة

التقنيات الحديثة واستخداماها في المجال الأمني

تتجه جهود الوزارة – دائماً – لمواكبة أحدث ما توصل إليه العلم والتكنولوجيا في مجال الاتصالات والمعلومات من خلال شبكة الواي ماكس وشبكة التترا وشبكة التراسل الإستراتيجية والبريد الإلكتروني وشبكة الإنترنت والإنترانت مع التطبيقات المختلفة لهذه الأساليب الاتصالية والمعلوماتية في كافة المجالات الأمنية والخدمات الأمنية الجماهيرية من أجل تطوير العمل الأمني بصورة تحسن الصورة الذهنية لجهاز الشرطة لدى المواطن المصري وترفع من مستوى الأداء لدى العاملين بوزارة الداخلية مع تحقيق التأمين الاتصالي والمعلوماتي للعمل الأمني.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على جهود وزارة الداخلية في إستخدام التقنيات المستحدثة في مجال العمل الأمني من خلال الاتصالات والمعلومات ومواكبتهما للتطور التكنولوجي الهائل، تفعيل هذه الجهود وثورة الاتصالات والمعلومات على أرض الواقع أمام متخذي القرار بوزارة الداخلية لتحديث وتطوير الخدمات الأمنية الجماهيرية وتحسين الصورة الذهنية لجهاز الشرطة.

تمثلت أبرز التوصيات في (١): تفعيل استخدام الحاسب الآلي وبرامجه ونظمه وشبكاته وخدمات تلك الشبكات لتشمل كافة القطاعات الأمنية والخدمات الأمنية الجماهيرية مما يؤدي إلى سرعة وجودة أداء القيادات والعناصر الأمنية. **(٢): زيادة** الإهتمام بتقنيات التأمين القادرة على حماية الأشخاص والمنشآت والمعلومات. **(٣): زيادة** الإنفاق على البحث العلمي والتطوير. **(٤): تطوير** نظام الشرطة الجوية تقنياً بإستخدام أحدث تقنيات الإتصال والتصوير (جو – أرض).

دراسة

الثقافة المرورية "نسق مجتمعي وآليات فعالة"

انطلاقا من أهمية تنظيم سير المركبات على الطرق بشكل يحافظ على مقومات المجتمع الرئيسية وفى مقدمتها العنصر البشرى، ويساعد فى حركة تنقل المواطنين بدون عناء ومشقة. ولأن للمرور أهمية خاصة فى حياة المجتمع أيا كان، ولا نتصور مجتمعنا يمكن أن يمارس حياته اليومية فى هدوء واستقرار دون وجود نسق ينظم الحركة اليومية لهذا المجتمع فى إطار ما يعرف بنظام المرور، كان لازماً من مواكبة النظام القانونى لكافة المستجدات والتطورات.

تهدف الدراسة إلى مدارسة معنى الثقافة المرورية وأهميتها فى دعم نظام المرور وعلاقتها بحوادث السير وسعت إلى تقديم بعض التصورات والمقترحات لحل الكثير من المشكلات المرورية فى مصر .

تمثلت أبرز التوصيات في **(١): التوسع** في إصدار المجلات والكتيبات والنشرات المتخصصة فى مجال التوعية المرورية، **(٢): وتزويد** الطرق والمحاور الطولية والعرضية بإشارات ضوئية تعمل حسب الطلب، **(٣): السعي** نحو إنشاء المزيد من جمعيات أصدقاء المرور، وتنظيم دورات تثقيفية للنشئ والشباب بهدف نشر ثقافة السلامة المرورية وترسيخ آداب إستخدام الطريق، **(٤): التوسع** في إنشاء نقاط للطوارئ على جميع الطرق السريعة والتي تكثر بها الحوادث وتكون مجهزة بورشة للأعطال المفاجئة للسيارات، **(٥): دراسة** الإستعانة بشبكات الهاتف المحمول فى تقديم الخدمات والتوعية المرورية من خلال إرسال رسائل قصيرة خاصة بحالة المرور على الطرق داخل وخارج المدن، **(٦): واستحداث** خدمات الإسعاف الطائر بحيث تسمح بتغطية أكبر مساحة من البلاد وخاصةً المناطق النائية.

دراسة

التوظيف السياسي والاجتماعي لقضايا حقوق الإنسان على شبكة الإنترنت

حقوق الإنسان هي فكرة عالمية و شمولية، وقد حظيت بقبول معظم الدول والمنظمات، و هي تعني مجموعة من القواعد التي تخول حقوقاً للفرد دون تقديم تنازلات من جانبه أو إذلال له. والتوظيف السياسي والاجتماعي لحقوق الإنسان يعنى خدمة أهداف سياسية أو اجتماعية، أي أن نشر أو بث الأحداث والقضايا الخاصة بحقوق الإنسان السياسية أو الاجتماعية عبر وسائل الإعلام يخضع لاعتبارات سياسية محدودة وقصيرة النظر ولا يستهدف بالتالي تعميق الوعي بقضايا حقوق الإنسان.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على استخدام شبكة الإنترنت في قضايا حقوق الإنسان، وبيان سبل توظيفها في أغراض سياسية من خلال نشر موضوعات تتصل بقضايا حقوق الإنسان وتضخيمها على المواقع الالكترونية لوسائل الاعلام الصحفية، وتأثيرات وتداعيات ذلك على الأمن القومي وسمعة الدولة على الصعيد الدولي.

تمثلت أبرز التوصيات في (١): ضرورة اضطلاع المجلس الأعلى للصحافة بدوره في متابعة المواقع الإعلامية العاملة على شبكة الانترنت والصفحات المرتبطة بها بمواقع التواصل الاجتماعي وكذا المدونات للتأكد من التزامها بميثاق العمل الصحفي، **(٢): إجراء** الدراسات الاجتماعية على المشتركين بمواقع التواصل الاجتماعي من المصريين وتحليل سلوكهم ورغباتهم، والاستعانة بالبيانات التي تقوم للتعرف على أراءهم في قضايا معينة، **(٣): التنسيق** مع الجهات المعنية بالدولة (وزارتي الخارجية والعدل) لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل اتفاقيات للتعاون القضائي والإنابة القضائية مع الدول الأخرى بالشكل الذي يسمح للأجهزة الأمنية المعنية بوزارة الداخلية الوصول إلى بيانات منشئي عدد من الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، **(٤): دراسة** إمكانية إنشاء محطة إذاعية

وتليفزيونية على شبكة الإنترنت من خلال بوابة وزارة الداخلية على شبكة المعلومات الدولية لتكون نواة لإنشاء محطة إذاعية وفضائية للشرطة.

دراسة

الحراك الاجتماعي وتأثيراته الأمنية

يعد الحراك الاجتماعي ظاهرة مميزة للمجتمعات المعاصرة, كما أنه أحد المتغيرات الفاعلة في المجتمع ومؤشراً مهماً علي مدي فاعلية التفاعل الاجتماعي, ومدي جمود وصرامة البناء الاجتماعي للمجتمع أو مرونته فيما يتعلق بنظام التدرج الاجتماعي داخل هذا البناء, و يجب تقرير أن حراك مكونات المجتمع داخل الدولة بوسائل سلمية، يعد حراكاً مشروعاً لتطوير النظام لذاته شرط عدم أتباع أساليب عنيفة لفرض الإرادات على الآخرين وبخلاف التحرك بالوسائل السلمية يفترض بأجهزة وزارة الداخلية القيام بواجبها للحفاظ على النظام أثناء هذا الحراك و الحيلولة دون الوصول إلي تداعيات أمنية وخسائر مادية تصل إلي حالة من الانفلات الأمني وانتشار الفوضى.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية الحراك الاجتماعي في علم الاجتماع، وبيان مفهومه وتعريفه، وأنماطه وآلياته ومعوقاته، وتأثيراته الأمنية علي المجتمع.

تمثلت أبرز التوصيات في (١): ضرورة مواجهة المشكلات الأمنية المواكبة للحراك الاجتماعي عن طريق التخطيط الاقتصادي والاجتماع والأمني والثقافي والسياسي المتكامل على مستوى الدولة حيث يجب مراعاة ورصد سلبيات الحراك الاجتماعي وتضمين وسائل حلها فى تلك الخطط. **(٢): ضرورة** تفعيل التواصل بين الجهات الأمنية والمراكز البحثية لرصد الجرائم المختلفة المتولدة من الحراك الاجتماعي لمعرفة معدلاتها وأنواعها والأماكن التي تعد بيئة مناسبة لزيادة معدلات ارتكابها حتى يمكن وضع الخطط الأمنية المناسبة لمعالجتها والتصدي لها.

دراسة

الحق في احترام الحياة الخاصة بين الاتفاقيات الدولية والقانون الوضعي والشريعة الإسلامية

تُعتبر حقوق وحريات الإنسان وليدة اجتماع العديد من العوامل والعناصر والقيم الحضارية والدينية والبيئية المعبرة عن فلسفة العصر والروح السائدة فيه ولعل من أكثر الأمور التي شغلت الفقهاء هو كيفية الموازنة بين مصلحة الفرد في الحياة الخاصة ومصلحة المجتمع، فالخصوصية بلا شك هي قلب الحرية في الدولة الحديثة، فحق الفرد في حياته الخاصة ومنع تعرض الآخرين له ينشأ من كونه هو الإنسان الذي كرمه الله سبحانه وتعالى وأحسن خلقه واستخلفه في أرضه ليعمر فيها.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم حقوق الإنسان بصفة عامة والحق في احترام الحياة الخاصة للإنسان بصفة خاصة مع تسليط الضوء على النصوص القانونية المقررة له في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وفي نصوص الدساتير الوطنية وفي أحكام الشريعة الإسلامية.

تمثلت أبرز التوصيات فى **(١): أهمية** النص في قانون العقوبات على معاقبة الشخص القائم بالاطلاع على الرسائل أو اخفائها أو فتحها أو سهل للغير ذلك دون وجه حق. **(٢): أهمية** وضع نص تشريعى في قانون العقوبات يجرم الشروع فى دخول المسكن دون وجه أو مقتضى قانوني لما يمثله ذلك من انتهاك لحرمة المسكن. **(٣): تعديل** نصوص قانون العقوبات الخاصة بانتهاك حرمة ملك الغير وبصفة خاصة المتعلقة بدخول المساكن الآهلة بالسكان، ويجعل الحبس فيها وجوبياً. **(٤): أهمية** توفير التوعية القانونية المستمرة بين العاملين بهيئة الشرطة من ضباط وأفراد على ضوابط احترام الحياة الخاصة،

من خلال تنظيم ندوات ولقاءات دورية يحضرها متخصصون من القانونين وعمل ورش عمل تدرس القضايا المطروحة والأخطاء وكيفية تلافيها فى المستقبل.

دراسـة

الحماية الأمنية والقانونية للمال العام

المال العام يتمتع بعدد من الصفات والمُميزات والتي يختص بها دون غيره، فهو مرصود للنفع العام وليس للملكية الخاصة ويكون مخصصاً لمرفق عام تمكيناً له من القيام بدوره في إشباع وتحقيق حاجات عامة أو توفير خدمة عامة أو مجرد تحقيق إيراد للدولة أو الأشخاص المعنوية العام، فهو يطلق على كافة ما يؤول ملكيته للدولة دون الفرد ولكن يتمتع الفرد بالإستفادة والإنتفاع به مثله مثل باقي أفراد المجتمع دون أن يؤدي ذلك النفع للإنتقاص منه.

وتهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم صور المساس بالمال العام ومنها المباشر وغير المباشر، فضلاً عما يقع منها في نطاق الوظيفة العامة وما يقع خارج نطاق الوظيفة العامة (آحاد الناس) وإبراز أهم التقنيات الحديثة المُستخدمة في التعرف على تلك الجرائم الماسة بالمال العام وطرق إثباتها، وتفعيل سُبل المواجهة – القانونية والإدارية وكذا الأمنية لمثل هذه الجرائم الماسة بالمال العام .

وتمثلت أبرز التوصيات التي انتهت إليها الدراسة في:

(1): تخصيص دوائر في محاكم الجنايات للفصل في جرائم الإعتداء على المال العام تحقيقاً لسرعة الفصل فيها، ولإيجاد التوازن المطلوب لمفهوم الأمن القومي بمفهومه الشامل، (٢): وتعزيز المرورات التي يقوم بها موظفو الجهات الإدارية المختلفة والذين خولهم القانون صفة الضبط القضائي الخاص وفقاً لنص المادة (٢٣) إجراءات جنائية بعنصر شرطي، حال إثبات المخالفات بشأن التعديات الواقعة على أملاك الدولة حيث نرى أن وجود جهة أمنية ممثلة لجهاز الشرطة حال إجراء هذه المرورات سوف يحقق الردع المطلوب، إنشاء جهاز رقابي متخصص لحماية أملاك الدولة يتكون من عنصر، فني مدني وعنصر بوليس رقابي، يكون له إدارة مركزية تتبعه إدارات جغرافية بالمحافظات يكون لدى كل إدارة حصر شامل لممتلكات الدولة في محيط دائرتها، سواء العقارية أو المنقولة وحصر ما هو مستقل منها ووجه

الاستغلال، وما هو غير مستقل واقتراح أفضل السُبل لاستغلاله، ويكون لهذا الجهاز بفرعه سلطات إزالة التعدي بالطريق الإداري، والعمل على تنمية فكرة المراقبة الذاتية للفرد من الصغر، وهي الرقابة التى يمارسها شخص على نفسه، تلك الرقابة التى تجد سندها في أن يشعر الشخص في مراقبة الله تعالى له وشعوره بإطلاعه عليه ومعرفته بكل كبيرة وصغيرة تحيط بسلوكه، وشعور الفرد بأنه هناك من يحاسبه إذا عجزت التشريعات عن محاسبته.

دراسة
الحماية الدستورية والقانونية لرجل الأمن

ترجم الشعب المصري على مر العصور أروع الأمثلة في التعايش السلمى الهادف نحو صياغة حضارة إنسانية فريدة تفانى فيها أفراد هذا الشعب وتناغم أداؤهم حتى أصبحت تلك الحضارة مضرباً للأمثال، وعبر التاريخ سطرت الشرطة المصرية أروع الأمثلة فى العطاء منقطع النظير، واستحقت لنبل رسالتها وعظم مهامها الاحترام والتقدير من جميع طوائف الشعب، وفى ظل هذا لم تبرز على السطح دعوات الحاجة لصياغة أطر حماية فعالة لرجال الأمن لمواجهة ما قد يتعرضون له من مخاطر وأهوال أثناء أو بسبب أداؤهم الوظيفي.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على الأطر التشريعية والقانونية لحماية الموظف العام أثناء تأدية عمله، وسبل تفعيلها على رجل الأمن في ضوء ما شهدته الآونة الأخيرة من ضرورة توفير حماية قانونية تلائم طبيعة المخاطر التي يتعرض لها رجل الأمن بالشكل الذي يوفر له ضمانة قانونية لأداء عمله على أحسن وجه .

تمثلت أبرز التوصيات في تعديل قانون الإجراءات الجنائية المصري بالنص على عدم جواز حبس رجال الشرطة احتياطياً في الجرائم التي تقع أثناء أو بسبب العمل، على أن يفرج عنهم بضمان وظيفتهم.

دراسـة
الحماية القانـونـيـة والأمـنـيـة للشهود

تعتبر الشهادة أمام سلطات الاستدلال والتحقيق والمحاكم الجنائية بصفة خاصة من أهم الأدلة التى من شأنها إسناد التهمة للمتهم أو براءته منها، ويؤدى الشاهد خدمة عامة، ويستهدف بها تحقيق مصلحة عامة ، ومن ثم ، كان من أبسط حقوقه أن تصان له كرامته وشرفه، وأن يحمى من أى إعتداء يتعرض له.

تهدف الدراسة إلى التوصل إلى الموازنة بين الالتزامات التى يقع عبء النهوض بها على عاتق الشاهد، وتلك الحماية التى أحيط بها متى كان مجنياً عليه، وينتهي البحث إلى صياغة نموذج لنظام الحماية الأمنية للشاهد، وإقتراح الأطر التشريعية اللازمة لتلك الحماية توصلاً إلى إنجاز العدالة وحماية الشاهد المهدد بالخطر.

تمثلت أبرز التوصيات في (١): النص صراحةً فى القوانين المنظمة، على إعتبار الشاهد مكلفاً بخدمة عامة وتثبت له هذه الصفة، من لحظة إستدعائه لأداء الشهادة وحتى صدور حكم بات فى موضوعها. **(٢): النص** فى القوانين العقابية على إعتبار صفة الشاهد ظرفاً مشدداً فى العقاب فى بعض الجرائم منها (جرائم القتل العمد – جرائم الضرب والجرح بأنواعه – جرائم القذف والسب والإهانة – جرائم الخطف متى وقعت عليه أو على أحد أصوله أو فروعه – جريمة التهديد). **(٣): تضمين** القوانين الإجرائية القواعد التى يتم بواسطتها إقتضاء حق الدولة فى العقاب متى كان الشاهد مجنياً عليه. **(٤): إضطلاع** الأجهزة الأمنية بإتخاذ ما يلزم نحو توفير حماية أمنية في ضوء الإمكانات المُتاحة وإستناداً إلى النصوص العامة المُنظمة للعمل الأمني. **(٥): إنشاء** إدارة مُتخصصة بحماية الشهود يُتاح لها من الإمكانيات المادية والبشرية ما يساعدها على توفير الحماية الأمنية والوقائية من الأخطاء التى قد تهدد الشهود.

دراسـة

السلوك الإجرامي بين التفسير والمواجهة

الجريمة ظاهرة إجتماعية لها وجودها الحتمي في كل مجتمع وفي كل زمان ومكان، ولا يزال الإنسان يبحث عن تفسير للسلوك الإجرامي، فكانت هناك محاولات مختلفة تتمثل في إتجاهات وآراء نظرية تتباين في طريقة تناولها لظاهرة الجريمة، ومهما تعرضت تلك النظريات للنقد، إلا أنها تُعد محاولات جادة للوقوف على أسباب ارتكاب الجريمة، ومنع الجريمة أو الحد منها هي أولى مهام أجهزة الشرطة وأعظمها جدوى، ذلك لأن كل جهد يبذل في الإقلال من فرص وقوع الجرائم، أفضل كثيراً من بذله في عمليات البحث والتحري بعد وقوع الجريمة، ولكي نحد من وقوع الجرائم ينبغي أن نبحث في أسباب حدوثها ونعمل على مُعالجة تلك الأسباب ثم تدرس أفضل الوسائل والأساليب وترسم أكثر الخطط فعالية في سبيل منع الجريمة أو على الأقل الحد منها، إلى جانب مُعاملة الجاني عقابياً بحيث يمكن إعادته عضواً سوياً في المجتمع دون أن يرتد مرة أخرى إلى إرتكاب النشاط الإجرامي.

تهدف الدراسة إلى (١): محاولة التعرف على العوامل والظروف للسلوك الإجرامي لمُعالجتها أو السيطرة عليها من الناحية الإجتماعية والأمنية، والتوصل إلى الأشخاص أو الجماعات أو الفئات العمرية المعرضة أكثر من غيرها لخطر الجريمة والسلوك المنحرف، (٢): العمل على إنقاذ بعض الأفراد المهددين بخطر الوقوع في براثن الجريمة، وذلك بمساعدتهم على اجتياز المرحلة الصعبة والظروف السيئة التى يمرون بها، تجنيب الأفراد والمجتمع النتائج السلبية لمخاطر السلوك الإجرامي وذلك من خلال اتباع سياسة وقائية لمنع الجريمة أو الإقلال من حدوثها.

تمثلت أبرز التوصيات في (١): تفعيل دور الأجهزة البحثية والعلمية بالدولة في مُدارسة الصور المُستحدثة للسلوك الإجرامي وتحديد سُبل التعامل معها. (٢): العمل على

تنظيم مؤتمرات وندوات علمية تتصل موضوعاتها بمُدارسة تطور السلوك الإجرامي في ضوء المُتغيرات المُعاصرة وسُبل مواجهتها أمنياً ومُجتمعياً.

دراسة
(الشائعات وتأثيراتها الأمنية)

إن الشائعة ظاهرة اجتماعية خطيرة لها انعكاسات سلبية على الفرد والجماعة ويدل إستقراء تاريخ البشرية على أن الفضلاء من البشر بل وصفوة الخلق لم يسلموا من القيل والقال، ولما كنا نعيش عصراً يسمى عصر الإعلام الذي تعددت قنواته ومنافذه من صحف ومجلات ومحطات إذاعية وقنوات تليفزيون بل ومواقع على شبكة الإنترنت ما أكثرها، فإن هذا كله منح الشائعة فرصة ذهبية للإطلالة على الناس وتكدير صفو حياتهم وتعكير أمنهم.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على الشائعات وأسباب تناميها في مجتمعاتنا وتداعياتها ومردوداتها على أمن وسلامة واستقرار المجتمعات، وأضرارها على الأفراد، وسبل مواجهتها وتوقي أخطارها على المجتمع، دور الشرطة في مواجهتها وتحقيق الاستقرار والسكينة وإشاعة الهدوء.

انتهت الدراسة إلى (١): **أهمية** إنشاء مرصد أو وحدة لرصد وتحليل الشائعات بوزارة الداخلية تختص بالتنبؤ بالشائعات، ودراسة محتوى وموضوع الشائعة ودوافعها، وإتجاهات الجمهور ورأيهم فيها، والتأثيرات السلبية لها. (٢): **الاهتمام** بمواجهة الشائعات من خلال نشر الحقيقة و تصحيح المعلومات الخاطئة بأسلوب يتسم بالبساطة والوضوح والانتظام في تزويد الجمهور بالمعلومات أولاً بأول وتقديم المعلومات الكاملة حول الموضوع. (٣): **عدم** إلقاء المسئولية عند ترويج الشائعات على مجموعات أو جهات مجهولة أو غامضة لأن ذلك يؤدى إلى عدم الثقة في

جهود إدارتها. (٤): ضرورة الاهتمام بعمليات تثقيف الرأي العام بشأن آليات بناء الشائعات والمستفيدين من ترويجها وإبراز مخاطرها على أمن وسلامة المجتمع.

دراسـة

الغش التجاري بين التجريم والمواجهة

تعتبر ظاهرة الغش التجاري من الظواهر الإجرامية القديمة، إذ لازمت الأفراد والجماعات على مر العصور والأزمنة، لذلك تصدت لها التشريعات المُختلفة بهدف الحد منها وتطويقها، حيث إن اتساع المعاملات التجارية بين الأفراد بعضهم البعض وتعدد مجالاتها أدى إلى لجوء ضعاف النفوس إلى تغليب المنفعة الذاتية على حساب المنفعة العامة، لتحقيق الربح السريع غير المشروع، وذلك عن طريق ارتكابهم جرائم الغش التجاري بكافة صوره وأنواعه، غير مهتمين بما يؤديه ذلك من إضرار بمصالح المجتمع، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى عدم قدرتهم على مسايرة المنافسة الشريفة للمشروعات، وعدم مواكبة المتغيرات الإقتصادية المعاصرة.

تهدف الدراسة إلى تحديد مدى فعالية المواجهة التشريعية الحالية لجريمة الغش التجاري، وإلقاء الضوء على أساليب وطرق مُكافحة جريمة الغش التجاري بصفة عامة والدور الأمني بصفة خاصة في هذا الصدد، وإبراز جهود الإدارة العامة لشرطة التموين والتجارة الداخلية في سبيل مواجهة هذه الظاهرة والسعي نحو تقليصها.

تمثلت أبرز التوصيات في: (١): تفعيل دور الأجهزة الرقابية المعنية بمُكافحة جرائم الغش التجاري (وزارة التموين والتجارة الداخلية – الإدارة العامة لشرطة التموين والتجارة الداخلية) في مُراقبة الأسواق التجارية ومناطق تجمع الباعة الجائلين والأسواق العشوائية لضبط المُخالفات ذات الصلة ببيع المُنتجات المُقلدة والمغشوشة وغير المُطابقة للمواصفات وضبط الأغذية الفاسدة وغير الصالحة للاستهلاك الآدمي. (٢): تفعيل دور جهاز حماية المستهلك في تلقي شكاوى المواطنين ذات الصلة بجرائم الغش التجاري ومتابعة مدى إلتزام أصحاب المحلات والأنشطة التجارية بحقوق المستهلك المصري الواردة في القانون.

دراسـة

القيم الإنضباطية السلوكية والمهنية لإعداد رجل الشرطة

تعتبر قضية عدم الانضباط من أهم القضايا الوطنية المعاصرة ، باعتبارها أحد أخطر المعوقات التى تواجه تطلعاتنا نحو التقدم والرفاهية، ويمثل الانضباط ميثاق شرف يحكم سلوك أفراد المجتمعات المتحضرة التى لم تكن لتصل لما هى فيه من تحضر ورقى لولا الالتزام العام والإيمان من قبل الجميع بقيمة الانضباط. ولرجل الشرطة أهمية كبيرة فى تحقيق الانضباط وإحترام القواعد والقوانين داخل المجتمع، فهو المسئول عن الخدمة الاجتماعية والوظيفة الانضباطية والانسانية فى المجتمع ، لذا يجب أن يتحلى بصفات معينة أهمها أن يكون قدوة صالحة ونموذج يحتذى به ومثل أعلى للسلوك بالنسبة للمواطن.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم الانضباط في المؤسسة الشرطية وسبل تطبيقه وتفعيله من قبل القيادات الأمنية، وكذا بيان الآثار السلبية لعدم مراعاة قيمة الانضباط داخل جهاز الشرطة، فضلاً عن استعراض أبرز قيم الانضباط السلوكي والمهني الواجب اتصاف رجل الشرطة بها .

انتهت الدراسة إلى(١): ضرورة إعلاء قيم الانضباط داخل المؤسسات الأمنية كإطار عام لعمل رجل الشرطة. **(٢): التوسع** في تدريس القيم الانضباطية والسلوكية لرجل الشرطة في كافة المعاهد التدريبية بالوزارة. **(٣): مداومة** تعميم الكتب الدورية على العاملين بجهاز الشرطة من ضباط وأفراد ومجندين للتذكرة بقيم الانضباط السلوكي والمهني لرجل الشرطة. **(٤): استمرار** القيادات الأمنية في عقد لقاءات دورية مع مرؤوسيهم من ضباط وأفراد ومجندين لتعريفهم بالأخطاء المسلكية والمهنية وسبل تفاديها، والتأثيرات السلبية لهذه الأخطاء المسلكية على المستقبل الوظيفي لرجل الشرطة.

دراسة

المشاركة المجتمعية ودورها في استقرار الأوضاع الأمنية

شهد العالم في الآونة الأخيرة تطور مذهل في مجال التكنولوجيا وعلم الاتصال مما أدى إلى تطور سريع ومتلاحق في كافة المجالات ، ومنها مجال الجريمة بكافة مفرداته سواء في شكل الجريمة أو أسلوب ارتكابها أو نوعية مرتكبها الأمر الذي جعل أجهزة الشرطة التقليدية في حاجة ماسة إلى الدعم والمساندة من كافة مؤسسات وفئات المجتمع حتى تستطيع مجابهة الجريمة في ظل ذلك التطور السريع المتلاحق.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم الشرطة المجتمعية وتطبيقاتها في العديد من الدول، فضلاً عن مدارسة سبل تفعيل مساهمة الجمهور ومشاركته في الوقاية من الجريمة، علاوة على إبراز الدور الاجتماعي للشرطة وسبل تفعيله بالمشاركة الفعالة من قبل المواطنين.

تمثلت أبرز التوصيات في (١): أهمية تدبير الكلفة المالية لنظام الشرطة المجتمعية لدعم القوى البشرية بالأعداد المناسبة، وتدريبها، بما يتناسب مع مهامها الجديدة. **(٢): وضرورة** تأهيل الشرطة لتقبل فكرة مشاركة الجماهير في التخطيط والدراسة لمشكلات المجتمع. **(٣): أهمية** العمل على تحسين الصورة الذهنية السلبية لجهاز الشرطة لدى المواطنين، وبذل الجهود الحثيثة من كافة قوى المجتمع لرفع الأمية الثقافية لدى المواطنين. **(٤): لزوم** اختيار التوقيت المناسب لبدء طرح الأفكار الخاصة بتطبيق نظام الشرطة المجتمعية.

دراسة

المواجهة الأمنية لأشكال العنف ضد المرأة

في مصر التحرش الجنسي نموذجاً

تحتل المرأة بدورها المتنامي في المجتمع المعاصر مكانة سامية لما تؤديه من وظائف ذات طبيعة متعددة ومتنوعة تترك آثارها إيجاباً وسلباً على مسيرة الحياة بصورة لم يعد من الممكن تجاهلها، أو التقليل من قدرها، أو الاستغناء عنها. ويعد العنف ضد النساء مشكلة عالمية، وهو يتخذ أشكالا متنوعة وفقا للتاريخ، والثقافة والخبرات، غير أنه يتسبب في معاناة كبيرة للنساء وأسرهن ومجتمعاتهن المحلية. وكثيرا ما يرتبط العنف بمفاهيم النوع الاجتماعي وأدوار الرجال والنساء بناء على الأعراف المعمول بها في ظل ثقافة معينة في وقت محدد، ويتم التعبير عنه من خلال السعي إلى ممارسة السلطة والسيطرة على أجساد النساء وحياتهن.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة العنف ضد المرأة وظاهرة التحرش الجنسي بصفة خاصة للتعرف على حجم الظاهرة في المجتمع المصري وسبل مواجهتها ودور الأجهزة الحكومية وغير الحكومية وجهاز الشرطة في الحد منها. علاوة على الوقوف على المواثيق والتشريعات الدولية والاقليمية والوطنية التى تعرف وتعالج العنف ضد المرأة والتحرش الجنسي.

تمثلت أبرز التوصيات فى **(١): ضرورة** نشر الوعى بمفهوم التحرش الجنسي، والتعريف بخطورتها. **(٢): ضرورة** العمل على تكثيف الدراسات والأبحاث الاجتماعية والنفسية والقانونية والاقتصادية وذلك بهدف التعمق في المشكلة وتفسيرها من زوايا مختلفة. **(٣): أهمية** التوسع في عقد دورات تدريبية لرجال الشرطة في كيفية التعامل مع قضايا التحرش الجنسي. **(٤): لزوم** تضافر مؤسسات المجتمع المدني واتحادهم من أجل

الضغط على الرأي العام وصناع القرار من أجل التصدي لمواجهة مشكلة التحرش الجنسي من كافة جوانبها.

دراسة

آليات تطوير التدريب الشرطي في ظل المتغيرات المعاصرة

تختص هيئة الشرطة بحماية الأرواح والأعراض والممتلكات ومنع الجريمة وضبط مرتكبيها وإقرار الأمن والنظام حفاظاً على مقدرات الوطن، فهي بذلك مهنة ذات طبيعة خاصة تتنوع مجالاتها، ويرتبط نجاح الشرطة فى عملها فى تبنى سياسة تدريبية تعكس الواقع وتسعى إلى رفع كفاءة العاملين بالجهاز، لأن التدريب هو الوسيلة المُثلى لإعداد وتنمية العنصر البشري وتحسين أدائه لمواكبة التحديات الأمنية وحفظ الأمن والاستقرار للوطن. وليس هناك من شك فى أن الشرطة تواجه يومياً تحديات مختلفة فجهاز الشرطة هو خط الدفاع الأكثر التحاماً بالجماهير وعلى جهاز الشرطة الموائمة بين الشرعية وحفظ الأمن وحقوق الإنسان.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية التدريب الشرطي وأهدافه، وآليات تطوير النشاط التدريبي. علاوة على تسليط الضوء على استخدام الأساليب العلمية الحديثة فى العملية التدريبية.

تمثلت أبرز التوصيات فى **(١): أهمية** تطوير خطط ومناهج التدريب الشرطي بما يتلائم مع احتياجات رجل الأمن من معارف ومهارات ومتطلبات المرحلة الأمنية الراهنة. **(٢): ضرورة** العمل على تحديد الاحتياجات التدريبية بدقة بالاشتراك مسئولي أجهزة التدريب المحلي والقائمين على تنفيذ العملية التدريبية. **(٣): تنظيم** لقاءات دورية في مجال التدريب الشرطي بمشاركة الخبراء والمهتمين بالعملية التدريبية لمدارسة أبعاد ومستهدفات خطة التدريب السنوية للوزارة وسبل تحقيق تلك المستهدفات. **(٤): استحداث** كادر تدريبي وإدراج الضباط الحاصلين على دورات تدريبية متقدمة بهذا الكادر حتى يمكن الاستعانة بهم في اختيار مسئولي التدريب بالجهات الشرطية المختلفة، على أن يكون للمدربين صفة وظيفية مستقلة كأعضاء هيئة تدريب.

دراسـة

تجارة الأعضاء البشرية "التجريم وآليات المواجهة"

انتشر الحديث في الأوساط القانونية الدولية عن مُكافحة ظاهرة الإتجار بالأعضاء البشرية Human Organs Trafficking وترجع خطورة هذه الجريمة إلى أن محل الجريمة هو استغلال أعضاء جسم الإنسان باعتبارها سلعة تباع وتشترى؛ وهو ما يُشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان، وبصفة خاصة حق الإنسان في الحياة وسلامة جسمه. ومما يزيد الأمر خطورة هو تبني جماعات الإجرام المنظم لهذه الجرائم بغية تحقيق الثراء الفاحش، حتى ولو ترتب على ذلك الإضرار بالأشخاص أو إزهاق أرواحهم.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة الإتجار بالأعضاء البشرية نشأتها وأسبابها والتداعيات الناجمة عنها. علاوة على رصد الجهود الدولية والوطنية المبذولة مجال مُكافحة جرائم الإتجار بالأعضاء البشرية، وبصفة خاصة جهود وزارة الداخلية في هذا الصدد.

تمثلت أبرز التوصيات في (١): التأكيد على ضرورة الدعوة لإقرار بروتوكول دولي منفرد بمكافحة الإتجار بالأعضاء البشرية؛ نظراً لخطورة هذه الجرائم كأحد صور الإجرام المنظم. (٢): النظر نحو إنشاء وحدات لمكافحة الإتجار بالأعضاء البشرية في الجهات المختصة (وزارة الصحة والداخلية)، تختص بالرقابة الدقيقة على المراكز الطبية والمستشفيات المرخص لها القيام بعمليات نقل وزراعة الأعضاء، ويقترح أن تكون هذه الوحدات ضمن الهيكل التنظيمي لإدارات تأمين المستشفيات الحكومية، مع توفير العنصر البشري المدرب، وكافة الإمكانات المادية واللوجستية المطلوبة لتفعيل عمل هذه الوحدات. (٣): النظر نحو إنشاء لجنة تنسيقية معنية بمكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية،

تجمع في عضويتها الجهات المشار إليها بالإضافة إلى وزارتي العدل والخارجية لبحث تنسيق الجهود الوطنية في مكافحة هذا النوع من الإجرام الخطير.

دراسة
تداعيات التحديات الإقتصادية والسياسية وإستراتيجية مواجهتها

تأتي أهمية هذه الدراسة في ما يحيط بالدولة من تحديات متعددة ومتنوعة (داخلية وخارجية) تؤثر تأثيراً بالغاً على جميع مناحي الحياة، مما يستلزم إيجاد إستراتيجيات علمية لمواجهة تلك التحديات وما تفرزه من تداعيات

تهدف الدراسة إلى مفهوم التحديات الإقتصادية والسياسية، أنواع التحديات الإقتصادية والسياسية الأكثر تأثيراً على مصر، الإستراتيجية الأمنية لمواجهة تداعيات التحديات الإقتصادية والسياسية

تمثلت أبرز التوصيات في (١): **أهمية** الإسراع بإنشاء إدارة متخصصة دائمة لإدارة الأزمات الأمنية، تضطلع بالتنبؤ الأمني ووضع السيناريوهات المستقبلية للتحديات الداخلية وتداعيات القضايا الدولية التي يمكن أن تؤثر على الأمن. (٢): **الإهتمام** بتطوير الخطاب الإعلامي ونظم التعليم، كإحدى الآليات المهمة لإستراتيجيات التصدي للطائفية والإرهاب. (٣): **وضع** آلية للتعاون المشترك بين الدول العربية لتشديد القبضة الأمنية على الحدود المشترك لإجهاض خطط زعزعت الاستقرار بالدول العربية وأنواع التهريب المختلفة. (٤): **السعي** لإقامة سوق عربية مشتركة، للتنمية الإقتصادية بين الدول العربية، وتنمية التوجه الاستثماري العربي داخل الدول العربية.

دراسة

ترسيخ مفاهيم أخلاقيات العمل الشرطي في برامج التدريب الأمني

تختص هيئة الشرطة بحماية الأرواح والأعراض والمُمتلكات ، ومنع الجريمة وضبط مُرتكبيها، وإقرار الأمن والنظام حفاظاً على مُقدرات الأمة، لذا يُمكن القول بأنها مهنة ذات طبيعة خاصة تتميز بتنوع مجالاتها، وتقوم على الاتصال المُباشر بالجمهور بكافة فئاته وشرائحه، ومن ثم يجب أن تؤدى في إطار من القيم المهنية والضوابط السلوكية والمعايير الأخلاقية حتى يتقبلها المواطن باقتناع ، لذلك هناك حتمية لالتزام رجل الشرطة بالسلوك الحميد، وكلما تمسك رجل الأمن بالقيم الأخلاقية والمهنية أدى ذلك إلى تفعيل الخدمات الأمنية التي يؤديها رجل الشرطة .

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية التدريب وأثره على تطوير وتنمية أداء رجل الشرطة، واستعراض القيم الأخلاقية والمهنية للوظيفة الشرطية، وبيان الضوابط الحاكمة لأخلاقيات الوظيفة الشرطية، وتطبيق أخلاقيات العمل الشرطى على برامج التدريب الأمني.

تمثلت أبرز التوصيات في (١): الاهتمام بتوعية رجل الشرطة بجميع مواقع العمل الشرطي بالقيم الأخلاقية والمهنية لرجل الشرطة ونبذ السلبيات وتدعيم الإيجابيات وذلك من خلال إصدار الكتب الدورية إلى السلوك القويم وحسن معاملة الجمهور. **(٢): عقد** لقاءات دورية بين القيادات الأمنية وضباط كل إدارة أو مصلحة لبيان الإيجابيات المسلكية وتلافى الأخطاء الناتجة عن العمل اليومي لتلافيها. **(٣): تفعيل** دور أجهزة الرقابة والتفتيش بالوزارة لتوعية الضباط بالأخطاء المسلكية والوظيفية وعدم تصيدها لتلافى كافة مظاهر السلوك غير المنضبط. **(٤): العمل** على إجراء بعض الاختبارات الخاصة بالتوازن النفسي للسادة الضباط المرقين للرتب الأعلى وخاصة الرتب الإشرافية.

(٥): مراعاة الجوانب التنظيمية الخاصة بالعملية التدريبية في المواقع التدريبية الشرطية المختلفة.

دراسة
تشريعات مكافحة الإرهاب وفقاً لأحدث التشريعات الوطنية والإقليمية والدولية

تُعبِّر السياسة الجنائية عن رؤية المشرع الجنائى إزاء الأحداث والظواهر الإجرامية ذات الانعكاس المباشر على مصالح المجتمع الأساسية، سواء الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو التنموية، أو الأمنية، والظاهر من تلك السياسة أنها تتدرَّج مع تصاعد الأحداث، أو خطورة الظواهر الإجرامية، بحيث تتناسب مع حجم وإنتشار وجسامة الجرائم، بما يحقق كفالة أمن المجتمع وإستقراره وحماية مصالحه الأساسية .

تهدف الدراسة إلى إجراء دراسة مقارنة للتشريعات الوطنية فى مجال مكافحة الإرهاب، والوقوف على أوجه القصور وأوجه القوة فى تلك التشريعات، ورصد وتحليل الإتفاقيات الدولية والمواثيق ذات العلاقة، ومحاولة وضع سياسة جنائية مقترحة لمواجهة هذا الداء).

تمثلت أبرز التوصيات في (١): التوسع فى السياسة التى اعتمدها المشرع المصرى من عدم إقامة الدعوى الجنائية ضد المنتمين إلى أحد التنظيمات الإرهابية إذا ما أعلنوا انفصالهم عن التنظيم وتوقفهم عن ممارسة نشاطهم فيه قبل كشف التنظيم وبدء التحقيق، (٢): استخدام برامج إعلامية توجيهية تستهدف مُكافحة ما يلى: (عرض العنف الإرهابي بطريقة مثيرة أو تبريره – نشر معلومات استراتيجية عن الأهداف المحتملة – نشر معلومات تكتيكية عن الأعمال الإرهابية أثناء حدوثها) فى إطار استراتيجية إعلامية مدروسة، (٣): اضطلاع الأجهزة المتخصصة فى مجال منع ومكافحة جرائم الإرهاب بإنشاء بنوك معلومات للجماعات الإرهابية وقياداتها وكوادرها، وخرائط تفصيلية لمراكزها ومصادر أسلحتها وتمويلها داخل الحدود الوطنية وخارجها، تدعيماً لأهداف الرصد المبكر والمواجهة الفاعلة، وأخيراً أهمية تشكيل لجنة وزارية للتعاون القضائى الدولي تضم وزارات العدل والداخلية والخارجية، تستعين بعدد من الخبراء فى التخصصات والخبرات ذات الصلة، يتوفر لها القاعدة الكافية من المعلومات المُتعلقة بالتشريعات العقابية والإجرائية والتعاون الدولي فى دول العالم المُختلفة.

دراسة

توظيف تكنولوجيا المعلومات في تأمين العملية الانتخابية

تلعب الشرطة دوراً مهماً في تأمين و انتظام سير العملية الانتخابية بمختلف مراحلها، ملتزمة بالنزاهة والعدالة والحيدة المطلقة في مواجهة أي إخلال بمقوماتها وضماناتها. ولقد تطور دور الشرطة في تهيئة المناخ المناسب لإتمام العملية الانتخابية بحيدة ونزاهة وشفافية، مع استشراف آفاق القرن الحادي والعشرين لتواكب آلياتها المستخدمة في هذا الشأن ما حفل به هذا القرن من تكنولوجيا معلومات واتصالات، فضلاً عن الالتزام بتحقيق مسارات ومحددات حركة الإصلاح السياسي التي شهدها البلاد خلال الآونة الأخيرة.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على استخدام تكنولوجيا المعلومات كفلسفة إدارية حديثة. واستعراض أبرز تطبيقات استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال العمل الأمني ومردودها الإيجابي في الارتقاء بمستوى الأداء الأمني. وتسليط الضوء على العملية الانتخابية وأهم ضوابط ممارستها، وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات في تأمين العملية الانتخابية.

تمثلت أبرز التوصيات فى **(١): مناشدة** المشرع المصري إجراء بعض التعديلات التشريعية على قانون مباشرة الحقوق السياسية فيما يتصل بشرط الجنسية وحسن السمعة والمؤهل. **(٢): واتخاذ** الإجراءات اللازمة لتطبيق نظام التصويت والفرز الإلكتروني في العملية الانتخابية إلى جانب التصويت الورقي. **(٣): سرعة** الانتهاء من إصدار بطاقة الرقم القومي حاملة الشريحة الذكية والتي يمكن عن طريقها تطبيق نظام التصويت الالكتروني. **(٤): التنسيق** مع المجلس القومي لحقوق الإنسان واللجنة العليا للانتخابات لإعداد دليل قانوني تطبيقي يحوي كافة القواعد والتعليمات المنظمة للعملية الانتخابية وتوزيعه على

كافة القوات. (٥): إعداد حملة إعلامية لفترة مناسبة لتوعية المواطنين بالمشاركة في العملية الانتخابية.

دراسة

حرية الرأي والتعبير والحق في التظاهر
والأساليب المثلى لحفظ الأمن والنظام العام

تُمثل حرية الرأي والتعبير أهمية للإنسان كمنبر لتبادل الآراء والمناقشات، وهذا النوع من الحريات التي يتمتع بها الإنسان قد ترد عليها قيود تحد من ممارستها أو تمنعها، الأمر الذي استلزم وضع المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية لحماية تلك الحقوق. بيد أن ممارسة هذه الحقوق والحريات قد يؤدي إلى حدوث بعض المشكلات التي تتمثل في انتهاك لحريات الآخرين وتهديد النظام العام في الدولة، الأمر الذي يوجب وضع المعايير والقواعد التي تنظم ممارستها ، وكذا إيجاد أساليب مثلى لحفظ الأمن والنظام العام أثناء ممارسة المواطنين لهذا الحق.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على ممارسة حرية الرأي والتعبير وحدودها ونطاقها، وتسليط الضوء على مفهوم التظاهر والتمييز بينها وبين الأنواع الأخرى المشابهة لها، وأخيراً الأساليب المثلى لحفظ الأمن والنظام العام خلال ممارسة تلك الحقوق والحريات.

تمثلت أبرز التوصيات فى **(١): ضرورة** تعديل قانون الشرطة رقم (١٠٩) لسنة ١٩٧١ لتحديد دور وسلطات الشرطة فى مواجهة جرائم الاعتداء على المنشآت العامة، مع توعية الرأي العام بهذه الجرائم وسلطات الشرطة فى مواجهتها. **(٢): مراعاة** تضمين قانون هيئة الشرطة لكافة الوسائل والأساليب الممنوحة لرجل الأمن لمواجهة جرائم الاعتداء على المنشآت العامة. **(٣): وجوب** تفعيل القرارات الوزارية ذات الصلة بإدارة الأزمات. **(٤): ضرورة** دعم قوات فض الشغب بكافة التجهيزات المطلوبة ووسائل الحماية الشخصية المتطورة والتجهيزات المناسبة للتعامل مع الشغب.

دراسـة

حقوق الطفل المصري بين المعايير الدولية والتطبيق

تعد قواعد حقوق الإنسان بصفة عامة من أخطر الموضوعات القانونية المتصلة بوجود الإنسان ومن ضمن هذه القواعد مجموعة النصوص التي يستفيد منها الطفل من كافة الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وبصفة خاصة نصوص إتفاقية حقوق الطفل الصادرة في عام ١٩٨٩ للوقوف على مدى إهتمام المُجتمع الدولي بتنفيذ إجراءات الحماية على المستوى الوطني.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على التطور التاريخي لحقوق الطفل في القانون الدولي، واستعراض الهيئات الدولية المعنية بحماية حقوق الطفل، وإبراز الجهود الوطنية في سبيل إعلاء حقوق الطفل، وبصفة خاصة دور الوزارة في مجال توفير أقصى درجات الحماية للطفل، ومنها وضع الخطط الكفيلة بحماية النشء والأطفال المعرضين للانحراف، ومراعاة البُعد الإجتماعي والإنساني للأحداث، والوقوف على الدوافع والأسباب التي أدت إلى انحرافهم، علاوة على التعاون مع الجهات المعنية لتدعيم برامج التأهيل المهني والأنشطة المُختلفة. فضلاً عن مُسايرة الإتجاه العالمي لرعاية حقوق الطفل القائم على تغيير النظرة السلبية والرافضة لأطفال الشوارع وتنفيذ ملامح السياسة الأمنية المُعاصرة.

تمثلت أبرز التوصيات (١): حقوق الطفل هي جزء من المنظومة المُتكاملة لحقوق وحريات الإنسان في المجتمع، وهو ما يستوجب كفالة حقوقه العامة وإيجاد الآليات الفاعلة لتنفيذها. **(٢): تفعيل** الإجراءات الوطنية والصكوك الدولية المستقرة في المجتمع الدولي التي تتضمن آليات الحماية اللازمة، وكذا التشريعات الوطنية المعنية بهذا الشأن. **(٣): توفير** كافة الإمكانيات اللازمة لتحقيق تنشئة سليمة. **(٤): القضاء** على أو الحد من العوامل المؤثرة على التطبيق الكامل للحماية الدولية لحقوق الطفل في أي مجتمع.

دراسـة

ضغوط العمل وأمراض المهنة

يُعد العصر الحديث عصر الضغوط التي تعد من أخطر عوائق هذا العصر حيث أصبحت الضغوط مظهراً طبيعياً من مظاهر الحياة الإنسانية أفرزتها التطور والتقدم المذهل والهائل فى كافة عناصر الحياة المختلفة خاصة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وحيث تُعتبر وظيفة الشرطة من الوظائف الأساسية والحيوية لكل المجتمعات باختلاف الزمان والمكان ونظراً لأهمية وخطورة هذا النشاط الشرطى وانعكاسه على أمن وسلامة ورخاء المجتمع ومن هذا المنطلق فإن ضغوط العمل تؤثر على كل أعضاء المنظمة سواء كانوا رؤساء أو مرؤوسين ولكن بدرجات متفاوتة وحسب طبيعة الأعمال المنوطة بهم، فتحاصر الإنسان فى محيط عمله سلسلة من الأمراض والأعراض الجسدية والنفسية تبدأ بالإرهاق والإجهاد وتنتهي بالأمراض المُزمنة.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم ضغوط العمل فى المجالات المختلفة للحياة العملية لتحديد كيفية الاستفادة منها فى تحسين الأداء فى كافة المؤسسات الشرطية، فضلاً عن تناول ما تفرزه الحياة العملية من ضغوط وأمراض يتعرض لها رجال الشرطة، توصلاً لنشر رسالة الأمن فى ربوع البلاد، ومزيد من الطمأنينة والثقة بجهاز الشرطة لدى الجمهور الداخلي والخارجي.

تمثلت أبرز التوصيات في **(١): إعداد** برامج خاصة لتدريب العاملين لتنمية مهاراتهم فى التعامل مع ضغوط العمل بحيث تخفف حدة الضغوط لدى العاملين فى بداية حياتهم المهنية. **(٢): ضرورة** مُدارسة أسباب ضغوط العمل الأمني من خلال تحديد أهداف وغايات العمل. **(٣): تحديد** إجراءات العمل وتوضيحها بشكل جيد، وتحديد المسئوليات والسلطات تحديداً دقيقاً. **(٤): تحديد** سياسات وإرشادات العمل والتأكد من عدم تعارضها وتضاربها. **(٥): تحسين** فاعلية الأداء وتخفيض مستوى الضغوط. **وتنظيم** وقت العمل وتوزيعه واستغلاله الاستغلال الأمثل.

دراسـة

طرق إحكام الرقابة على وسائل الغزو الفكرى والأخلاقى

يعتبر الفكر البشرى ركيزة مهمة وأساسية فى حياة الشعوب على مر العصور والأزمنة، ومقياساً لتقدم الأُمم وحضارتها، ولذا لم يكن من المستغرب أن تسعى الإنسانية جاهدة على تحرير الإنسان من أى خوف أو إكراه، حتى يكون فى وسعه إذا ماتجرد من الخوف والجوع والمرض – والجهل وسائر مايؤثر فى إرادته – أن يكون حراً طليقاً، فيستطيع التفكير والتعبير عن ذاته والاستفادة بملكاته فى تطوير سائر جوانب الحياة التى يعيشها ، وفى حدود عدم الإضرار ببنى جنسه والبيئة المحيطة به.

تهدف الدراسة إلى التأكيد على حرية الفكر كأحد المبادئ الأساسية التى تنادى بها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية والقوانين الوضعية، والوقوف على الأشكال والتوجهات التى يتخذها الغزو الفكرى لبلوغ أهدافه، وإيضاح خطورة الاتجاهات الفكرية السلبية خاصة الوافدة منها، والوقوف على ماهية الأمن الفكرى باعتباره وسيلة لتحقيق مفهوم الأمن الشامل.

تمثلت أبرز التوصيات في (١): التأكيد على المفاهيم الفكرية والأخلاقية القويمة وإبرازها عن غيرها من تلك المنحرفة أو السلبية من خلال تحصين الفكر بالعقيدة الصحيحة النابعة من الرسالات والشرائع السماوية، **(٢): التأكيد** على المفاهيم التربوية للنشء والقائمة على حريتهم فى الفكر الواعى وعدم اتباع أساليب الإكراه أو الضغط معهم، **(٣): ضرورة** تضافر الجهود الرسمية وغير الرسمية لتنمية القدرات العقلية عند النشء بما يحقق التزامهم بالضوابط الشرعية والاجتماعية التى تحدد السلوك القويم والبعيد عن الهوى أو الانحراف .

دراسة

ظاهرة البلطجة "الأسباب – الدوافع – التداعيات – سبل المواجهة"

أضحت ظاهرة البلطجة في الفترة الراهنة هي المُشكلة الرئيسية لرجل الشارع والشغل الشاغل للمواطن العادي، فلم يعد المواطن يشعر بالأمان الذي كان يشعر به في السابق، وترجع أهمية بحث ظاهرة البلطجة فيما تمثله من اعتداءٍ ومساسٍ بأمنِ المواطنين؛ إذ تترك في نفوسهم أثراً بالغاً يُهدد أمنهم وسكينتهم في حياتهم الخاصة. هذا بالإضافة إلى ما نطالعه في صفحات الجرائد اليومية من تحقيقات عن جرائم البلطجة بصورها المُختلفة.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة البلطجة ونشأتها التاريخية، والتعرف على أسباب تناميها ودوافع ارتكابها، وتسليط الضوء على تداعياتها وآثارها السلبية على المجتمع المصري، مع استعراض آليات مواجهتها على الصعيد الوطني، وبصفة خاصة المواجهة التشريعية والأمنية.

تمثلت أبرز التوصيات في **(١): تعديل** بعض مواد قانون البلطجة، من خلال تحديد وبيان المقصود بأفعال الاستعراض أو التلويح، وتقدير مقدار القوة المتطلبة لإحداث التخويف والترويع، **(٢): تعديل** العقوبات المقررة في حالة ارتباط البلطجة بجناية قتل عمد بأن تكون العقوبة السجن المؤبد أو الإعدام إعمالاً للقواعد العامة في القانون الجنائي، **(٣): تطبيق** أحكام العود، بحيث يكون تطبيق العقوبة فى حالات العود بالنسبة لجرائم العنف وجوبياً وليس جوازياً للقاضي، **(٤): توجيه** نظر المشرع نحو المعاقبة على الشروع في ارتكاب جنحة البلطجة؛ نظراً لخطورة الجريمة وفاعلها على المجتمع وأمن المواطنين، ولردعهم عن ارتكاب مثل هذه الأفعال.

دراسة

ظاهرة انتشار الأسلحة غير المرخصة (أسبابها.. تداعياتها.. سبل المواجهة)

تتمثل خطورة الاتجار غير المشروع بالأسلحة غير المرخصة فيما تشكله إساءة استخدامها من تهديدٍ لسلامة وأمن المواطنين والإخلال بالسلم والاستقرار الاجتماعي والتنمية والرخاء الاقتصادي، فضلاً عن أن الأسلحة الصغيرة غير المشروعة تعتبر السلاح المفضل لأولئك الذين يسعون لتحدي سلطة الدولة الشرعية، فكان سوء استخدام هذه الأسلحة في النزاعات المسلحة من وسائل انتهاك حقوق الإنسان وبصفة خاصة حقه في الحياة والسلامة الجسدية، وانتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة انتشار الأسلحة غير المرخصة والتعرف على نشأتها التاريخية وأسباب تناميها ودوافع ارتكابها، مع تسليط الضوء على تداعياتها وآثارها السلبية على المجتمع المصري، واستعراض آليات مواجهتها، وبصفة خاصة المواجهة التشريعية والأمنية.

تمثلت أبرز التوصيات في (١): استحداث إدارة أمنية متخصصة في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، وتسند إليها مهمة مواجهة جرائم الأسلحة والذخائر والمفرقعات والتخطيط للحملات الأمنية الخاصة بمكافحة هذه الجرائم والإشراف على تنفيذها وتذليل كافة المعوقات التى تواجه القائمين بتنفيذها. **(٢): توفير** المعدات المتقدمة والأجهزة الحديثة التي تستخدم للكشف عن الأسلحة والمفرقعات بالمنافذ الشرعية بالبلاد، وكذلك الأجهزة الحديثة للتصوير وكاميرات المراقبة التي تستخدم فى الكشف عن أي تغييرات على أرض الواقع. **(٣): التنسيق** بين الوزارة وكافة أجهزة الدولة

الحكومية المعنية بمكافحة انتشار الأسلحة غير المرخصة لتفعيل أطر التعاون في مجال مكافحة جرائم الأسلحة والذخائر والمفرقعات.

دراسة

إطلالة على " ظاهرة .. دولية ومحلية مستحدثة.. كرة القدم"

بلغت لعبة كرة القدم من الشهرة كرياضة حداً لم تبلغه أي رياضة أخرى، واكتسبت شعبية كبيرة في العالم، وأصبحت هذه اللعبة هي جنون البشر وتعدت مراحل الهواية واللعب الترفيهي والبرامج العشوائية لتصبح علما ودراسة وتخطيطاً وأموالاً لا تُحصى ولا تُعد تصرف من أجل إعداد اللاعبين والأندية والمنتخبات وجيوش من البشر تعمل في هذا المجال وتتكسب من ورائه، وعندما تصبح مشاهدة مباريات كرة القدم والتشجيع هى كل ماهو متاح للغالبية العظمى من الجماهير، تزداد حدة التعصب والانتماء لدى جماهير المشجعين والمشاهدين التى لا تملك غير المشاهدة السلبية و ليس الممارسة الفعلية. والأخطر من ذلك حدوث إتلاف وشغب من قبل اللاعبين والجمهور.

<u>تهدف الدراسة</u> إلى مدارسة ظاهرة كرة القدم من كافة جوانبها الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن إلقاء الضوء على ظاهرة شغب الجماهير داخل ملاعب كرة القدم، وتناول ظاهرة روابط جماهير الأندية (الألتراس)، إبراز دور الشرطة في التعامل مع روابط جماهير الأندية وتأمين ملاعب كرة القدم.

<u>انتهت الدراسة</u> إلى (١): ضرورة اضطلاع المؤسسات الإعلامية المختلفة بالعمل على نشر الثقافة الرياضية وزيادة الوعي الرياضي لدى الجماهير من جهة والالتزام بالحياد والموضوعية في القضايا الجماهيرية التي تتناولها وعدم التحيز لنادي أو هيئة أو لعبة وإهمال الآخرين. (٢): تفعيل دور خبراء التربية والاجتماع من أجل إتباع الأساليب التربوية وزيادة فعالية وسائل الضبط الاجتماعي والوسائط التربوية المتعددة. (٣): ضرورة التنسيق مع مسئولو الأندية لزيادة عدد كاميرات المراقبة داخل الملاعب وفي المنطقة المحيطة بالملاعب لالتقاط الصور للمشاغبين وعقوبتهم بعد ذلك. (٤): أهمية التنسيق مع الأجهزة الإدارية والفنية لتفعيل مسئوليتها التربوية والفنية للاعبيها وفرقها وجماهيرها.

دراسـة

مشاركة الشرطة في تحقيق الأهداف الإنمائية للدولة

من هذا المنطلق، أصبحت التنمية بمثابة إطار عام يحكم الأهداف الإستراتيجية والمرحلية للحكومات والشعوب بفاعليتها الديموقراطية والتطوعية، وأصبحت مشاركة أجهزة الشرطة في مسارات التنمية ضرورة أملتها تطورات المجتمع، وهو ما أكدته الدراسات الإجتماعية والجنائية في توصياتها ونتائجها، وهي التى أتاحت آفاقاً أمام جهود المجتمع في الوقاية من الجريمة ومكافحتها.

تهدف الدراسة إلى إبراز الجهود الوطنية الرامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للدولة، التأكيد على فكرة الشراكة التى تحقق درجة من درجات التكامل لتحديد الإحتياجات الأساسية والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للدولة، ودعم وتقرير جهود المجتمع المدني الذي يساهم جنباً إلى جنب مع الأجهزة الحكومية في تحقيق الأهداف الإنمائية، إلقاء الضوء على العلاقة التبادلية بين الأمن والتنمية، وعرض دور وزارة الداخلية في تحقيق الأهداف الإنمائية للدولة.

تمثلت أبرز التوصيات في: **(١): الإهتمام** بالتنمية البشرية التى تعمل على انطلاق الطاقات والقدرات الإبداعية للبشر وتساعد على أن يكتسب المجتمع قدرات جديدة علمية وتكنولوجية وإدارية تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجبهات، فالبشر وإن كانوا هدف التنمية فإنها أداتها ووسيلتها في نفس الوقت، **(٢): الإهتمام** بوضع خطط وبرامج لإيجاد مشروعات إنتاجية تحقق المزيد من فرص العمل وبخاصة للفقراء، وذلك لتمكين هذه الفئات من إشباع احتياجاتهم الضرورية من ناحية، وللإسهام في حل مشكلة البطالة من ناحية أخرى، ومن ثم يجب أن يكون هذا المطلب هدفاً قومياً لإستئصال الفقر أو الحد من انتشاره، **(٣):التوسع** في الخدمات الجماهيرية المميكنة التى تقدمها أجهزة وزارة الداخلية على موقعها بشبكة الإنترنت، ضرورة تعاون قطاعات الدولة المُختلفة وسائر

المواطنين مع وزارة الداخلية وذلك بالإبلاغ وعدم إخفاء أية معلومات عن ما يعكر صفو الأمن ويضر بالمناخ العام للإستثمار سواء كان ذلك في مجال الأمن الجنائي أو السياسي.

دراسـة

مشروع ميثاق مهني لأخلاقيات العمل الأمني

إذا كانت معطيات الوظيفة الأمنية تمنح رجال الأمن صلاحيات كشف الأخطاء وأوجه الإنحراف لضبط حركة المجتمع، فمن الطبيعي أن تكون الأخطاء المسلكية التي ربما ترتكبها فئة محدودة من رجال الأمن موضع رصد من البعض، ولذلك فهناك حتمية لإلتزام رجال الشرطة السلوك الحميد والعادات الطيبة وأن تمثل القيم الدينية والأخلاقية والمجتمعية أساساً لسلوكهم وأفعالهم بإعتبارهم قدوة ومثلاً يُحتذى بهم، وكلما تمسك رجال الأمن بالقيمة السلوكية والمهنية والتزامهم بأخلاقيات الوظيفة العامة، كلما تقبلهم الجمهور وتعاون معهم متجاوباً مع برامج الوقاية والمنع للإجرام والإنحراف واستحسن الخدمات الأمنية المُقدمة وأشاد بها وطالب بدعم الأجهزة الأمنية ومُساندتها.

تهدف الدراسة إلى (١): إلقاء الضوء على الإطار القيمى للوظيفة الأمنية، القواعد والمبادئ الدولية المنظمة لسلوك القائمين على الوظيفة الأمنية ولا سيما في مجال حماية حقوق الإنسان وحرياته، القواعد والضوابط المنظمة لعمل القائمين على الوظيفة الأمنية في التشريع الوطني، الصفات المهنية والمسلكية الواجب توافرها في رجل الأمن.

تمثلت أبرز التوصيات في (١): مداومة تنقيح ومُراجعة مدونة السلوك الشُرطي التي تصدرها الوزارة للعمل على تعريف رجل الشرطة بحقوق وواجبات. (٢): العمل على تعميم مدونة السلوك الشُرطي على كافة العاملين بالوزارة (ضباط – أفراد – عسكريين – موظفين مدنيين – مُجندين)، فضلاً عن إضطلاع

القيادات الأمنية بالوزارة بالتأكيد على ما ورد بالمدونة في كافة الإجتماعات التي تم عقدها مع مرؤوسيهم.

دراسة

"مشكلة المخدرات آليات المواجهة التنمية البديلة"

أصبحت مشكلة المخدرات واحدة من أهم التحديات الراهنة التى تواجه عالمنا المعاصر لتفاقم آثارها السلبية ومخاطرها الصحية والاجتماعية والاقتصادية ولارتباطها بالعديد من مظاهر الجريمة والعنف والفساد ولتهديدها للأمن والاستقرار والتنمية .

تهدف الدراسة إلى التعرف على أبعاد مشكلة المخدرات وإبراز الجهود المحلية والدولية التى بذلت فى مكافحة هذه المشكلة ، والآليات المستحدثة فى مجال مواجهة مشكلة المخدرات ، وأخيراً التوصل لنتائج قد تفيد فى فتح آفاق جديدة لتناول متعمق لأسلوب مكافحة المخدرات .

تمثلت أبرز التوصيات في (١): تحرك المجتمع الدولى ممثلاً فى الأمم المتحدة لمناشدة الدول التى ليست أطرافاً فى الاتفاقيات الدولية للاتجار غير المشروع بالمخدرات للانضمام إليها وتنفيذ أحكامها، (٢): يقدم المجتمع الدولى، العون المادى والفنى للدول التى تعانى من مشكلات متعلقة بتهريب المخدرات عبر حدودها، (٣): تطوير خطط مكافحة العرض من خلال إحداث تنمية بديلة فى مناطق الزراعات تعتمد على المشاركة الشعبية ، وتشجيع هذه المشاركة عن طريق تغيير المفاهيم والتركيز على إقتناع المجتمع بخطورة المخدرات، (٤): التنسيق مع وزارة الاعلام للعمل على زيادة إنتاج الافلام والبرامج الدرامية والتسجيلية لمساعدة الجهات المعنية بالتصدى لتلك الظاهرة فى القيام بمهامها، وكذا انتاج عدد من البرامج الجماهيرية الناجحة .

دراسة

مقومات تحسين الصورة الذهنية لرجل الأمن

تنعكس الصورة الذهنية لدى المواطن عن رجل الشرطة انعكاساً مباشراً على سلوكه تجاه المنظومة الأمنية، وهو ما يؤثر بشكل كبير في دور الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة وحفظ الأمن، فلا يمكن تحقيق الأمن بمفهومه الشامل دون مشاركة فعالة من الجمهور، فالجمهور هو الشريك الرئيسي للشرطة في تحقيق وظيفتها في حفظ الأمن والنظام، إلا أن تفعيل هذه المشاركة يرتبط بشكل كبير بالصورة الذهنية لرجل الشرطة لدى المواطن، والتي قد تكون مغلوطة في بعض الأحيان، لذلك كان من المحتمل على جهاز الأمن غرس صورة ذهنية إيجابية عنها لدى كافة المواطنين.

وتهدف الدراسة إلى بحث طبيعة العلاقة بين جهاز الشرطة والجمهور ، ودراسة سبل تحسينها، ووسائل تحسين الصورة الذهنية لرجل الشرطة لدى المواطن، وبحث سبل معالجة الجوانب السلبية التي تعوق تفعيل دور المواطن في تحقيق الأمن، مع طرح استراتيجية أمنية لتحسين الصورة الذهنية لرجل الشرطة لدى الجمهور.

وتمثلت أبرز التوصيات في (١): ضرورة تبني إستراتيجية أمنية فاعلة في تحسين الصورة الذهنية لمنتسبيها لدى الجمهور، تؤسس على إعداد وتأهيل العنصر البشري وتنمية قدراته في مجال مهارات الاتصال وفن التعامل مع الجمهور، مع مواجهة كافة صور الخروج على القانون من قبل أفرادها بكل حزم، **(٢): والتوسع** في استحداث قنوات مباشرة لتلقي الشكاوى من المواطنين، مع تشجيع المواطنين على التردد على أجهزة الشرطة المختلفة لقضاء مصالحهم دون تردد. وكذا **إبراز** الجهود الأمنية وتضحيات رجال الشرطة في مواجهة الجريمة والإرهاب، مع التركيز على الخدمات الأمنية الجماهيرية التي

تقدمها الوزارة للمواطنين، (٣): الحرص على خلق الشعور لدى المواطنين بأهمية جهاز الشرطة ومحورية الدور الذى يقوم به فى المجتمع.

دراسة

مقومات تفعيل الحماية الأمنية للمستهلك المصري

ظهرت في الأونة الأخيرة مشكلة تُعد من أكبر المُشكلات في المُجتمعات الحديثة وأشدها خطراً هذه المشكلة تتعلق بالإستهلاك، فقد أصبح الفرد اليوم مستهلكاً بالدرجة الأولى في كل مقومات حياته، كما أصبح شغله الشاغل كيف يحصل على ما يستهلكه بالكمية المناسبة وبالصفة الجيدة وبالسعر العادل في مجتمعات تعالت فيها أفكار المروجين لقيم استهلاكية نفعية وربحية ضارة بالمستهلك، وأصبح الفرد اليوم يُكافح المنتج والوسيط والبائع إذ أن احتياجه إليهم يزداد يوماً بعد يوم مع تعاظم احتياجاته الاستهلاكية، وحاجته الماسة لإشباعها.

تهدف الدراسة إلى (١): إلقاء الضوء على صور العدوان التي يتعرض لها المستهلك في إشباع احتياجاته الشخصية أو العائلية، **(٢):** إستعراض وتحليل النصوص القانونية التي تضمنها قانون حماية المستهلك الجديد رقم (٦٧) لسنة ٢٠٠٦ ولائحته التنفيذية والضمانات التي قررها لحماية المستهلك، وإلقاء الضوء على جهاز حماية المستهلك وإيضاح طبيعته ودوره وآلياته التنفيذية في حماية المستهلك، إبراز آليات وزارة الداخلية لتحقيق أكبر حماية ممكنة للمستهلك، وتقدير جهودها في هذا الشأن، تحديد الآثار الإقتصادية المترتبة على تفعيل الحماية الأمنية للمستهلك.

تمثلت أبرز التوصيات في: (١): تفعيل أحكام القانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠٠٦ الخاص بحماية المستهلك ولائحته التنفيذية فيما يقرره من حقوق للمستهلك ومنها الحق في إختيار المنتجات المطابقة للمواصفات والحق في إقتضاء تعويض عادل عن الأضرار، والإلتزام بوضع البيانات التعريفية للمنتجات ومصادرها وإلتزام المورد بإبدال المنتج المعيب. **(٢):**

تفعيل دور الأجهزة الرقابية المعنية (وزارة التموين والتجارة الداخلية – الإدارة العامة لشرطة التموين والتجارة الداخلية) في مُراقبة الأسواق التجارية ومناطق تجمع الباعة الجائلين والأسواق العشوائية لضبط المُخالفات ذات الصلة ببيع المُنتجات المُقلدة والمغشوشة وغير المُطابقة للمواصفات وضبط الأغذية الفاسدة وغير الصالحة للاستهلاك الآدمي. (٣): تفعيل دور جهاز حماية المستهلك في تلقي شكاوى المواطنين، ومتابعة مدى إلتزام أصحاب المحلات والأنشطة التجارية بحقوق المستهلك المصري الواردة في القانون.

دراسة

نهر النيل رافد جوهري للأمن القومي

يُشكل نهر النيل ظاهرة جغرافية فريدة فى شمال أفريقيا، وهو حقيقة جغرافية طبيعية هامة تخترق عشر دول أفريقية وعربية ربطها النيل في وحدة مائية مشتركة المصير تعرف بدول حوض النيل. ومما لاشك فيه أن المياه أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الأمن القومي لأي دولة من الدول في الوقت الحالي لأنها أصبحت من العوامل الأساسية للنمو الإقتصادي هذا بالإضافة الى إزدياد معدلات حجم السكان والذي يتطلب زيادة في كمية المياه العذبة الأمر الذي شكل هاجسًا دائمًا لكل الدول فأصبحت المياه قضية أمنية ذات أبعاد متعددة.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية تحقيق الأمن المائي للدول ومنها مصر لما يمثله نهر النيل من شريان للحياة، فضلاً عن بحث ماهية التحديات والتداعيات المرتبطة بالانتقاص من حقوق مصر التاريخية ونصيبها في مياه النيل، علاوة على بحث سبل مواجهة التهديدات التي تتعرض لها مصر من خلال المساس بحصة مصر من المياه.

تمثلت أبرز التوصيات في **(١): ضرورة** تواجد صيغة للحوار والتعاون المشترك بين مصر ودول الحوض. **(٢): أهمية** تفعيل مبادرة حوض النيل للعمل على تقارب دول الحوض بدلاً من النزاع وايجاد مشاريع تنمية بتمويل من جهات أخرى. فضلاً عن **ضرورة** وضع خطط عاجلة لتأمين مجرى النهر ضد التهديدات الخارجية التي تسعى إلى تأجيل الصراع بين مصر ودول الحوض. **(٣): ضرورة** وضع مصر لخبراتها العلمية في مجال الري والزراعة والطاقة في خدمة دول حوض النيل، وإقامة مشروعات مشتركة مع هذه الدول في هذه المجالات. **(٤): أهمية** العمل على زيادة الموارد المالية من خلال التوسع في إنشاء محطات تحلية مياه البحر . **(٥): تحجيم** زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه كالأرز وقصب السكر، ومحاولة إيجاد بدائل لها.